

المادة (1)

سحب القرض

- يتم سحب القرض عن طريق بنك الإستثمار العربي ("البنك") وذلك بسداد أصل التمويل إلى البائع مباشرة بعد استكمال جميع الضمانات والوثائق المبينة في المادة (2) من أدناه

المادة (2)

الضمانات والتأمين

ضمانا وتأميناً لسداد التمويل والفوائد والعمولات و الرسوم وأية مبالغ أخرى قد تستحق بموجب هذا التمويل يلتزم المقترض ويتعهد بما يلي:

- الإلتزام بالتأشير على ملف ورخصة السيارة موضوع هذا الإقرار لدى إدارة المرور المختصة بما يفيد صراحة وجود حظر التصرف لصالح بنك الإستثمار العربي على ان يوافي البنك بصورة من هذا الحظر.
- الإلتزام بأن يقدم للبنك طوال مدة التمويل وثيقة تأمين على السيارة موضوع هذا التمويل ضد أخطار الحريق والسرقة والتلف والحوادث لدى شركة تأمين مقبولة لدى البنك على ان يكون المستفيد من الوثيقة هو بنك الإستثمار العربي.
- الإلتزام بموافاة البنك بما يفيد بموافقة شركة التأمين على عدم تغيير المستفيد من الوثيقة او تعديلها الا بعد اخذ الموافقة الكتابية المسبقة من البنك وفي حاله عدم موافاة البنك بوثيقة التأمين خلال مده أقصاها أسبوع من تاريخ تحرير هذا الطلب وكذلك عدم تجديدها فيصبح كامل مبلغ التمويل أو الرصيد المتبقي منه وعوائده وملحقاته مستحقه السداد فوراً دون تنبيه أو إنذار.

المادة (3)

الفوائد والعمولات والرسوم

- تحتسب الفائدة يوماً بيوم و تسدد شهرياً مع اقساط القرض و تعتبر اول فترة فائدة هي الفترة من تاريخ المنح و حتى تاريخ بدء الفترة التالية و تحتسب تباعاً حتى تمام السداد .
- يسرى على كل مبلغ يستحق ولا يسدد في موعده من أصل الدين أو العائد أو المصاريف عائد و غرامة تأخير وفقاً للتعريف السارية ويحتسب يوماً بيوم من تاريخ التأخير و حتى تمام السداد.
- في حالة طلب العميل سداد القرض قبل استحقاقه فإنه يتم تحصيل عمولة سداد معجل وفقاً للتعريف السارية بالبنك وقت السداد المعجل.
- في حالة القروض المضمنة يحق للبنك بإرادته المنفردة ان يقوم بتعديل سعر العائد للعميل اما في حالة القروض غير المضمنة فيجب على البنك استيفاء موافقة العميل قبل تعديل سعر العائد. كما يحق للبنك بإرادته المنفردة تعديل اسعار العمولات و المصاريف طبقاً لتعريف الخدمات المصرفية في البنك.

المادة (4)

إقرارات وتعهدات المقترض

- يقر المقترض بأنه قام بتفويض البنك في الحصول على أو الإفصاح عن أي معلومات مالية أو قانونية أو انتمائية تتعلق بالمقترض بما في ذلك أي معلومات تتعلق بعنوان أو هواتف أو فواتير كهرباء أو مياه تتعلق بالمقترض أو أي معلومات أخرى يتضمنها تقرير المعلومات الائتمانية، وللمنك التحقق منها والحصول عليها أو الإفصاح عنها كما يراه مناسباً وفق تقدير البنك المطلق، كما يوافق المقترض على قيام البنك بالحصول على وطلب ونقل والكشف عن أي معلومات انتمائية أو قانونية أو مالية تتعلق به (بما في ذلك المعلومات التي يحصل عليها من أي طرف ثالث، مثل أي مكتب إئتمان)، وذلك إلى أو بين فروع البنك أو وكلائه أو أي أطراف ثالثة يتم اختيارها من قبل البنك، للاستخدام الخاص فيما يتعلق بتقديم أي منتجات مصرفية أو خدمات مالية تقدم إلى المقترض ومعالجة البيانات وأغراض التحليل الإحصائي وتحليل المخاطر.
- يفوض المقترض البنك بالإطلاع على كافة حساباته والمعلومات والمعاملات المتعلقة بها لدى البنك المركزي أو أي من البنوك العاملة في مصر وللمنك الحق في تقديم البيانات والأوراق الخاصة به عند إتخاذ البنك الإجراءات القانونية أو أي إجراء للمطالبة بمستحقاته.
- يفوض المقترض البنك في خصم أي مبالغ تكون مستحقة له من أي حساب يكون للمقترض لدى البنك في الوقت الذي يراه البنك مناسباً ويشمل ذلك من أحقية البنك في تحويل أي مبالغ مودعه بحساباته بالنقد الأجنبي إلى الجنيه المصري بالسعر المعلن من البنك لتسوية كافة تلك المستحقات، كما أنه يقر المقترض أن للبنك أن الحق في الحبس وإجراء المقاصة بين كافة حساباته طرف البنك.

الشروط و الأحكام

- يقر المقرض بحق البنك في أن يحتجز أي مبلغ أو أوراق أو مستندات قابلة للتظهير أو أي اموال أو سندات مالية تصل إلى حيازة البنك أو تصرف من أي فرع من فروع أو يدخلها كمبالغ مدفوعة منا لتسوية أي مبالغ تكون مستحقة للبنك.
- يقر العميل بعلمه ان في حالة الحصول على قرض سيارة مع وجود حظر للبيع لصالح البنك انه لا يحق للعميل رفع الحظر الا بموافقة البنك

المادة(5)

حالات الإخلال

يسقط أجل القرض وتصبح جميع الأقساط والفوائد وأية رسوم ومصروفات أخرى مستحقة وواجبة السداد فوراً دون الحاجة إلى إعدار أو أي حكم قضائي ودون الإخلال بأية حقوق أخرى للبنك وفقاً لهذه الشروط والأحكام ووفقاً للقانون في حالة وقوع أي من الحالات المذكورة أدناه:

- إذا أخل المقرض بأي من تعهداته أو بالتزاماته الناشئة عن هذا القرض.
- اذا تخلف المقرض عن سداد ثلاثة أقساط متتالية من الاقساط الشهرية بدون موافقة البنك.
- إذا تبين في أي وقت من الأوقات عدم صحة البيانات أو المستندات التي قدمها المقرض إلى البنك أو عدم صحة أي إقرار أو تعهد مقدم منه أو منصوص عليه في هذه الشروط والأحكام.
- إذا رأى البنك أن هناك من الأسباب ما قد يؤدي إلى عدم تمكن المقرض من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.
- وفاة المقرض أو مغادرته الدولة بشكل نهائي

المادة(6)

أحكام عامة

- يوافق المقرض على قيام البنك، دون أن يكون ملزماً بذلك، بالحصول على وثيقة تأمين على نفقة المقرض على حياة المقرض وضد العجز وذلك وفق الشروط المتعلقة ببرنامج التأمين على الحياة والتأمين ضد العجز كما يتم تعديلها أو إلغاؤها من وقت لآخر حسب تقدير البنك المطلق، ويتم استخدام عوائد هذه الوثيقة فقط لسداد القرض، ويلتزم المقرض بسداد أقساط التأمين مقدماً أو شهرياً بتاريخ استحقاق أقساط القرض.
- تكون دفاتر البنك وسجلاته حجة نهائية وقاطعة في كل ما يتعلق بالتزامات المقرض، وتعتبر كشوف الحساب ودفاتر البنك والإشعارات الخاصة بهذا القرض مصدقاً عليها ومعترفاً بصحتها من المقرض في حاله عدم الاعتراض عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ارسالها له وفي حالة عدم استلامه المراسلات يجب عليه الحضور للبنك لاستلام المراسلات وإلا سقط حقه في الاحتجاج بعدم استلام المراسلات، كما تعتبر مصادقة المقرض لرصيد الحساب عن الفترة التالية بمثابة إقرار منه لرصيد الحساب عن الفترة السابقة التي لم يطلب عنها كشف حساب أو إشعارات خاصة بالقرض.
- لا يترتب على عدم ممارسة البنك لأي حدث من حقوقه أو التأخر في ممارسته إلى الانتقاص من هذا الحق ولا يعد تنازلاً منه عن أعمال الشروط والأحكام المذكورة.
- يحق للبنك تفويض المحامين ووكلاء التحصيل لمتابعة تحصيل أية مبالغ مستحقة للبنك في مواجهة المقرض، ويفوض المقرض البنك بتزويدهم بأية معلومات أو مستندات تتعلق بحسابات المقرض، كما ويحق للمحامين ووكلاء التحصيل الذين يعينهم البنك في اتخاذ أية إجراءات مناسبة نيابة عن البنك للقيام بمهمتهم بما في ذلك الاتصال بالمقرض.
- في حالة منح القرض لأكثر من مقرض أو وجود كفيل، يكون المقرضون والكفيل مسؤولين بالتكافل والتضامن عن سداد جميع الالتزامات المترتبة على القرض، ويحق للبنك وحسب تقديره المطلق مطالبة أي منهم منفرداً أو مطالبتهم مجتمعين وفق ما يراه مناسباً.
- لا يحق المقرض أن يتنازل أو يحيل للغير أي من حقوقه أو التزاماته الناشئة عن هذا القرض دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك ويوافق المقرض على أن للبنك مطلق الحق في التنازل عن أو تحويل أي من حقوق البنك الناشئة عن هذا القرض بالإضافة إلى الرهونات والكفالات وأية تأمينات أخرى إلى أية جهة دون الحاجة لموافقة المقرض على التحويل أو التنازل.
- إذا صادف تاريخ الاستحقاق عطلة رسمية أو أسبوعية للبنك يتم السداد في آخر يوم عمل قبل العطلة.
- يفوض المقرض البنك – تفويضاً غير قابل للإلغاء إلا بموافقة البنك – في الخصم المباشر من أي حساب يكون للمقرض طرف البنك لسداد الأقساط الشهرية متضمنة العوائد والعمولات والمصروفات والملحقات التي تنشأ عن منح القرض.
- يعتبر طلب الحصول على القرض الموقع من العميل جزء لا يتجزء من هذا العقد وتسرى جميع شروطه واحكامه طول مدة القرض.

المادة(7)

الإخطارات والمراسلات

تكون كافة الإخطارات والمراسلات للمقترض صحيحة وملزمة متى كانت مكتوبة ووجهت إلى عنوانه المبين في صدر هذا الطلب بموجب خطابات مسجلة أو بالتسليم باليد مقابل التوقيع بالاستلام ما لم يتم المقترض بإخطار البنك كتابة بتغيير عنوانه.

المادة (8)

القانون واجب التطبيق والمحاكم المختصة

يخضع هذا العقد ويفسر وفقاً للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية، وفي حالة نشوء أي نزاع يتعلق بهذا القرض، فإن لمحاكم محافظة القاهرة الاختصاص القضائي للنظر في ذلك النزاع.

